

غالب فاعور, إريك فردي and معين حمزه (dir).

أطلس لبنان تحديات جديدة

Presses de l'Ifpo

نظام سياسي منهك (متداع)

إريك فردي

DOI : 10.4000/books.ifpo.11612
Éditeur : Presses de l'Ifpo
Lieu d'édition : Beyrouth, Liban
Année d'édition : 2016
Date de mise en ligne : 29 octobre 2018
Collection : Co-éditions
ISBN électronique : 9782351595459



<http://books.openedition.org>

Édition imprimée

Date de publication : 1 janvier 2016

Référence électronique

.*أطلس لبنان : تحديات جديدة* In : *نظام سياسي منهك (متداع) فردي, إريك*. Beyrouth, Liban : Presses de l'Ifpo, 2016 (généré le 18 septembre 2019). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/ifpo/11612>. ISBN : 9782351595459. DOI : 10.4000/books.ifpo.11612.

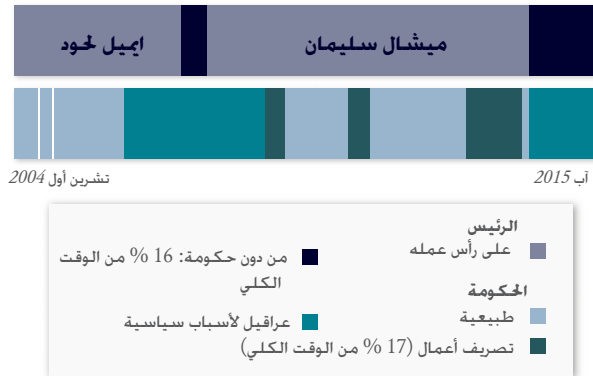
نظام سياسي منهك (متداع)

إريك فوداي

لقد قام اتفاق الطائف (١٩٨٩) بإصلاح النظام السياسي في لبنان من خلال إدخال توازن جديد للسلطات المنبثقة في ظل الوجود السوري، خلال التسعينيات من القرن الفائت. ولكن التوترات الإقليمية وانعكاساتها الداخلية منذ العام ٢٠٠٥ أدت إلى ظهور العديد من العقبات في نظام صنع القرار تسببت في منع انتخابات رئاسة الجمهورية وتأجيلها وكذلك التشريعية منها حيث تم التمديد لمجلس النواب مرتين. فال فراغ السياسي المترسخ فاقم من عيوب النظام الطائفي والعشائري والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح أوساط رجال الأعمال.

جمود المؤسسات

الترجمة السياسية لعدم التوصل إلى اتفاق على موقف لبنان من الصراع السوري الدائر وانعكاس لتبعيته للجهات الإقليمية الفاعلة. ونتيجةً لذلك، تم تعليق أي قرار كتعيين كبار المسؤولين مثلاً. ولم يتم التصويت على أي موازنة منذ العام ٢٠٠٤.



المصدر: بيانات رسمية 2015، فيرداي 2015

الشكل ١-٤: فترات الفراغ الرئاسي

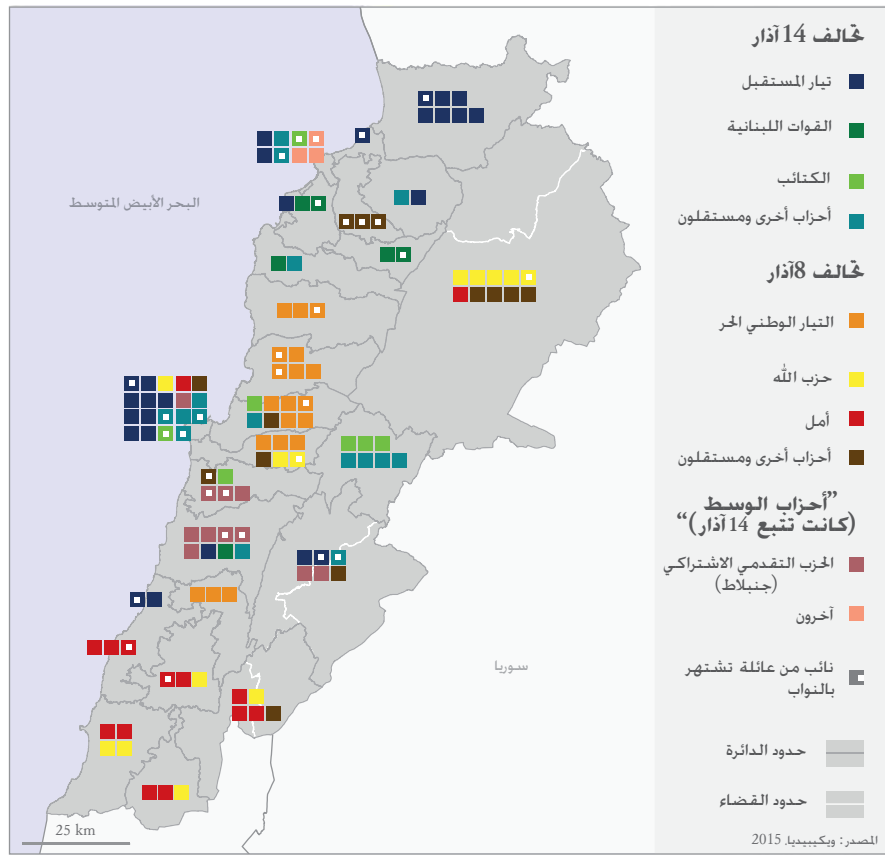
وجمود الحكومة (٢٠١٥-٢٠٠٤)

فرضت السياسة اللبنانية السائدة في مرحلة ما بعد الطائف التوافق في الآراء في ما يخص القرارات الكبرى، والذي أصبح من الصعب جداً الحصول عليه منذ منتصف السنوات ٢٠٠٠. وفي العام ٢٠٠٤، شكّل الخلاف حول تمديد ولاية الرئيس الأسبق للجمهورية إميل لحود، المدعوم من سوريا، لثلاث سنوات إضافية بداية لدورة جديدة من العنف السياسي القائم في لبنان. وهكذا شغل منصب رئاسة الجمهورية بسبب عدم قدرة رجال السياسة اللبنانيين على إيجاد خليفة للحود في العام ٢٠٠٧، وحصل ذلك في خضم التوترات الحادة التي تبعت حرب العام ٢٠٠٦. وبفضل الاتفاق الذي تم في مؤتمر الدوحة، في أعقاب مجابهات شهر أيار من العام ٢٠٠٨، أصبح من الممكن انتخاب العماد ميشال سليمان، القائد السابق للجيش اللبناني لرئاسة الجمهورية. وفي نهاية فترة ولايته في شهر أيار من العام ٢٠١٤، أدى عدم وجود أي اتفاق بين الأفرقاء السياسيين إلى شغور طويل في منصب الرئاسة الأولى في البلاد. وفي الوقت ذاته، تعطل عمل الحكومة الحالية (برئاسة الرئيس تمام سلام) بشكل جزئي أو كلي، إما بسبب فترات طويلة من المشاورات لتعيين رئيس لمجلس الوزراء (حكومة تصريف الأعمال) أو بسبب استقالة عدد من أعضاء الحكومة. وأخيراً، تم تأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في العام ٢٠١٣ لمرتين على التوالي، وذلك لعدم الاتفاق على قانون الانتخاب. هذا الجمود في عمل المؤسسات سببه عدم توفر الحد الأدنى من التوافق بين اللاعبين السياسيين وهو

نظام طائفي وعشائري يناضل لتجديد نفسه

ليعكس التنوع الطائفي في البلاد. ولكن مع كل انتخابات، تعاد مناقشة النظام الانتخابي في إطار المزايدات الطائفية. من جهة أخرى، يجب ألا يخفي المنطق الطائفي أنواعاً أخرى من موازين القوى. فالانقسامات السياسية ولا سيما المنافسة بين التحالفات العابرة للطوائف لكتلتي «٨ آذار» أو «١٤ آذار»، وطرق تسجيل الناخبين،

إن كانت العوامل الإقليمية تفسر هذا الشلل في المشهد السياسي اللبناني، فإن افتقاره إلى المرونة يكمن أيضاً في المنطق الطائفي الذي يحكم توزيع المناصب السياسية الرئيسية (الرئيس ماروني، ورئيس مجلس الوزراء سني ورئيس مجلس النواب شيعي). أما بالنسبة للنواب، في حال انتخابهم من المواطنين من كل منطقة، فإن انتماعهم الطائفي محدد



خصوصاً في قراهم الأصلية وليس حيث يعيشون، يعزز العقلية العشائرية والجهوية. إن عائلات الحريري والجميل وجنبلاط وفرنجيه وأرسلان وشمعون والمر وفرعون وغيرها من المستجد حديثاً هي المثال الأبرز لهذه الظاهرة وإعادة إنتاجها المستمر، وتجدر الإشارة إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ نلاحظ أن ٣١ من أصل ١٢٨ نائباً لديهم أحد الأقارب في المجلس النيابي حالياً أو سابقاً (الأب، الأم، العم، الخال أو الجد) وهذا يدل على وزن العائلات التي تحتكر مناصب السلطة بشكل دائم.

الشكل ٥-١ : توزيع مقاعد مجلس النواب تبعاً للتحالفات السياسية في العام ٢٠٠٩

تواطؤ النخب السياسية والاقتصادية

بالإضافة إلى صعوبة تجدها، تتميز النخب السياسية اللبنانية بالارتباط الوثيق بأوساط رجال الأعمال، سواء في مجالات البناء والعقارات والمصارف والتجارة أو في مجال الصناعة. والمعطيات الحديثة عن تركيبة المساهمين ومجالس إدارة المصارف (تضم مجموعة لا بأس بها من النواب) خير دليل على ذلك. على سبيل المثال، كان ٢٩٪ من رأس المال ٧ مصارف في العام ٢٠١٣ في يد ثماني عائلات تضم سياسيين من الصف الأول في بعض الأحيان. وهكذا، يمكن التساؤل بشكل جدي عن مدى استقلالية السياسات الحكومية عن مصالح المصارف والمساهمين فيها. فمسألة خفض الديون، التي تمثل فوائدها السنوية ٣٦٪ من الموازنة العامة للدولة هي الدليل الأبرز. ومع ذلك، فعائدات سندات الخزينة تمثل ٢٨٠ مليون دولار أو ٣١,٨٪ من إجمالي عائدات ذلك القطاع. فسياسات خفض الكبير للديون التي تمثل فوائدها السنوية ٣٦٪ من الموازنة العامة للدولة سيكون من نتائجها إذاً خفض عائدات رجال الأعمال المنخرطين في السياسة المحلية.

الشكل ٦-١ : تحكم الطبقة السياسية برأس مال المصارف اللبنانية

